الخبراء فى ندوة تنظيم الأسواق المصرية

تحديث التشريعات لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار

□ القاهرة ـ عزة نصر:

طالب الخبراء بزيادة الدور الرقابى على الأسواق المصرية فى ظل الخضوع لآليات السوق والعمل بالاقتصاد الحر. والاعتماد على التشريع فى ضبط الأسواق بدلا من الاعتماد على القرارات الادارية ومراعاة تحديث التشريعات القائمة بما يلائم الظروف الاقتصادية الجديدة، العمل على التنسيق بينها بما يضمن تعارضها ووضع تشريعات تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار وحماية المستهلك وضبط ومنع الغش وبرنامج تنفيذى لحماية وتنظيم الاسواق مع تنشيط دور الغرف التجارية مراعاة المواصفات القياسية للسلع جاء ذلك خلال ندوة تنظيم الاسواق فى ظل الاقتصاد الحر التى نظمتها جمعية حماية المستهلك برئاسة د. صديق عفيفى بالتنسيق مع لجنة حماية المستهلك بوزارة التجارة والتموين المصرية.

وكان د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين قد اكد فى بداية الندوة ان كل معوقات الاستثمار تبذل جهودا كبيرة من قبل الوزارة منذ يناير الماضى لازالتها لفتح آفاق جديدة للانتاج والتصدير والاستثمار وتشغيل القوى العاملة. وقال ان العمل بآليات السوق لا يعنى الفوضى او الانتاج بأى مواصفات والبيع باى كمية او كما يشاء البائع ولابد ان ننظر فى كيفية التعامل مع هذا السوق، ويجب ان يحكم اى سوق بالتشريعات، ولا يمكن ان يحكم الاقتصاد فى اطار سوق حر بالاوامر الادارية وفى هذا الاطار يتم تنظيم السوق الداخلى بحيث تكون السلع المنتجة مطابقة للمواصفات واعمالها، وكان ذلك قد غاب كثيرا عن المجتمع المصرى حيث كان يتم الانتاج بأى شكل وتصريفه لان الدولة كانت هى المانحة لكل السلع ولايمكن ان تراجع او تراقب الحكومة، ولهذا غاب مفهوم المواصفات وتدهورت جودة الانتاجية ولهذا تم تعديل قانون الغش التجارى، وقطعت الوزارة شوطا كبيرا فى قانون المنافسة ومنع الاحتكار وسيتم التوسع فيه بحيث سيشمل الخدمات بعد استعراضنا لخبرات العالم.

واكد د. جويلى ان حجم الاستهلاك الغذائى فى مصر 65 مليار جنيه سنويا منها 20٪ تالف اى 13 مليار جنيه وتحاول الوزارة تقليل هذا الفاقد وتوفيره للدولة.

وايضح د. نادر رياض وكيل اتحاد الصناعات ورئيس شركة بافاريا مصر ان مصر لا تستفيد مما هو متاح لها الآن مما اقر فى الاتفاقيات التى ابرمناها.. فالاغراق الذى ستواجهه عما قريب أوبدأ بالفعل سيقضى على كل شىء فى بعض الصناعات التى رسخت ووصلت للعالمية، ووسيلتنا فى متناول ايدينا لمنع هذا الاغراق من خلال بنود الاتفاقيات التى عقدناها وهى ببساطة المواصفات القياسية المصرية والارتقاء بهذا المواصفات سيدفع الصناع للارتقاء بانتاجهم وان استلزم ذلك تطويرا يحتاج لتكلفة، وهناك مردود آخر وهو مكافحة اغراق الاسواق المصرية بالسلع المستوردة رديئة الصنع لما له من اثار لايمكن تجاهلها اهمها حماية الصناعة الوطنية الجادة وتدعيم قدرتها على المنافسة العالمية واستقرار الاسواق نتيجة استقرار مقاييس الجودة وبالتالى توفير مناخ التوسع فى الاستثمار وحماية المستهلك من الغش والتدليس واكد د. نادر على ان التوسع فى استيراد السلع الاجنبية الرديئة سيؤدى لانشاء صناعة اخرى موازية رديئة تتخفى تحت اسماء وماركات كثيرة تدخل تحت بند المستورد ولا يستطيع المستهلك تتبعها لكثرتها. واذا كانت هناك سلع رديئة يتبين رداءتها فور استعمالها تكون نتيجتها خسارة مادية فهناك غش آخر يفوق ضرره ذلك ويصل لقتل الارواح، لهذا توفير وسائل الامن ودفع التكلفة اللازمة لها وعى لابد منه فى اى منشأة لان التكلفة تكون فادحة فى حالة انفجار مثل الاجهزة دون وجود وسائل الامن. وفى الاسواق نجد ظاهرة خطيرة وهى تسرب بعض هذه الاجهزة هابطة المستوى للسوق المحلى رغم عدم مطابقتها للمواصفات القياسية المصرية والاكتفاء بفحصها مستنديا وهى حقيقة يشهد عليها تداولها فى الأسواق.

ومن المهازل الكبرى ان مستوردى هذه الاجهزة لايقومون بخدمة ما بعد البيع لان المسألة بالنسبة لهم تجارة وشطارة.

وفى حين يحدث ذلك نجد ان اى مصدر اذا مر بتجربة التصدير لهذه المعدات للدول الاوروبية الامريكية رغم حصوله على شهادات الجودة والايزو منها سيجد انهم يخضعونها لمعالجات واختبارات قد تستغرق 6 شهور على اقل تقدير مع دفع تكاليفها التى تصل الى مئات الألوف من الدولارات فى الوقت الذى نتساهل معهم فى دخول هذه المنتجات بفحصها ظاهريا ومستنديا.

وطالب باستعمال ما يطبق من معايير دولية على انتاجنا عند تصديره للخارج على المستورد وايضا ومن ذلك التقدم بالمستندات الفنية الخاصة بمراحل الانتاج والمواصلات الفنية والعينات المناسبة لفحصها طبقا للمواصفات القياسية المصرية المعنية توطئة لاجازة تلك النماذج واعطاء لكل نموذج رقما للانتاج طبقا له وهو نظام يسمح بمحاسبة كل مقصر بحيث لا تضيع المسئولية الا اذا قبلنا مبدأ التفرقة فى حقوق المستهلك داخليا وخارجيا.

واكد د. صديق عفيفى على ان حجم القطاع الخاص يحتم زيادة الرقابة على الاسواق ويزيد الخبرات المطلوبة للتنظيم وزيادة دور الغرف التجارية فى تنظيم ومراقبة الأسواق.

وايجاد آليات لتنظيم الأسواق بمشاركة كل الاطراف وبما يتناسب مع المناخ الجديد لتحرير الأسواق.

د. احمد جويلى

د. نادر رياض

د. صديق عفيفى

العمل بآليات السوق لا يعنى الانتاج بدون مواصفات